مجلة علمية محكمة يصدرها مركز التأهيل والتطوير التربوي وكلية التربية جامعة تعز - تعز - الجمهورية اليمنية

دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في اليمن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

د. فيصل محمد علي القباطي

مقدمة

تسعى مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء إلى تعزيز التعليم العالي وتطويره لدوره المؤثر في إعداد الكادر البشري الذي يقود عمليات تلك البلدان ، وقد حققت البلدان المتقدمة نجاحات كبيرة في هذا المجال ، وأصبحت الجامعات مراكز ريادية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا.

أما في البلدان النامية فإنها لازالت تعاني من مشاكل عدة تحول دون تطوير التعليم العالي حسب ما هو ضروري لمجتمعات تلك البلدان ويعود أحد أسباب ذلك يرجع إلى ضعف اقتصاديات أغلب البلدان النامية وكثرة التحديات التي تواجهها تلك البلدان ، مما انعكس سلبا في عدم الوفاء بتأمين متطلبات تمويل التعليم الجامعي وحالت دون تطويره .(الخشاب، ١٩٩٩م).

والتعليم الجامعي في اليمن لازال يرزح تحت وطأة التخلف العلمي والتكنولوجي ، إذ لم تستطع الجامعات اليمنية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ومن ابرز تلك التحديات مشكلة التمويل التي تتفاقم يوما بعد يوم بسبب تدخل جملة من العوامل تؤثر بشكل مباشر على مسار التعليم الجامعي . وأمام هذا المأزق لم يعد يسمح للجامعات اليمنية في مطلع القرن الحادي والعشرين أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك التحديات ، بل يجب أن تلعب دورا قياديا ورائدا في المجتمع ، منفعلة وفاعلة فيه . (باطريح، ٢٠٠٠م)

والجدير بالإشارة آن مشكلة التمويل يمكن حلها ليس فقط من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية وإنما أيضا عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة ، وهذا يتطلب إجراء إصلاحات جذرية في النظام التعليمي بشكل عام وعلى وجه الخصوص في النظام المالي الخاص بالجامعات اليمنية ، لما له من أهميه قصوى في مصير العملية التعليمية برمتها ، وان تلك الإصلاحات ستساهم بشكل مباشر في تفعيل أي أسلوب جديد لتطوير مصادر التمويل وتنويعه . (باطريح ، ١٩٩٩م) .

وإذا كان للظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها اليمن تأثير سلبي على أنشطة كافة القطاعات ومنها قطاع التعليم الجامعي ، فإن العجز المالي لا يجب أن يقف عائقا أمام الجامعات في تحقيق أهدافها المناطة بها ، لذا فان قيادات الجامعات اليمنية معنية بالبحث عن بدائل جديدة للخروج من هذه الأزمة ، ويتم ذلك من خلال السعي الدؤوب للحصول على مصادر تمويل جديدة ، إضافة إلى ما تحصل عليه ، وكذلك الاستخدام الأمثل للمتاح لديها من موارد مختلفة . هذا

أستاذ الإدارة واقتصاديات التعليم المساعد - كلية التربية جامعة تعز

المستوى من التوازن سيحافظ على المستوى الأكاديمي المطلوب ، دون أن تكون الغاية من ذلك الكسب المادي على حساب النوعية والمخرجات . إن هذا الوضع ليس بجديد على الجامعات ، بل مرت العديد منها سواء في الدول العربية أو غيرها بتجارب ناجحة استطاعت من خلالها التغلب على مصاعب التمويل ، وقد تجسد ذلك فيما يعرف بمفهوم (الجامعة المنتجة) ، منطلقة من واقع وخصوصيات المجتمع المحيط بها .

وتحاول هذه الدراسة تحديد سبل جديدة لتعزيز تمويل التعليم الجامعي والانتقال به من الاعتماد الكامل على موازنة الدولة إلى اعتماد جزئي على تلك الموازنة يضاف له اعتماد على التمويل الذاتي الذي تحققه الجامعة من خلال النشاط والخدمات التي تقدمها للمجتمع وتحقق في نفس الوقت الأهداف الأساسية للجامعة في التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

مشكلة الدراسة :

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :-

١) ما الواقع الحالي لتمويل التعليم الجامعي في اليمن ؟
٢) ما واقع تمويل التعليم الجامعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ؟
٣) ما القوى والعوامل التي تقف وراء تمويل التعليم الجامعي في الدول الثلاث ؟
٤) ما مدى إمكانية الاستفادة من نظم تمويل التعليم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة في تمويل التعليم الجامعي اليمني ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من سعيها للارتقاء بالتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية من خلال طرح أسلوب جديد لتطوير مصادر التمويل الجامعي وتنويعها ، والذي يشكل هدفا أساسيا من أهداف الجامعات المعاصرة .

أهداف الدراسة

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهميتها فانه يمكن تحديد الأهداف على النحو الأتي:

١) معرفة واقع تمويل التعليم الجامعي (الحكومي) في الجمهورية اليمنية ومعرفة أوجه إنفاقه.
٢) محاولة التعرف على مصادر تمويل التعليم الجامعي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ؟
٣) تحليل واقع تمويل التعليم الجامعي في بلاد المقارنة في ضوء العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية .
٤) وضع تصور لبدائل تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية .

منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج المقارن في دراسة الخبرات الأجنبية في تمويل التعليم الجامعي وتحليلها، مع دراسة واقع تمويل التعليم الجامعي اليمني وذلك لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف في تمويل التعليم الجامعي ، في كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وذلك في محاولة لتطوير تمويل التعليم الجامعي وتنوع مصادرة في ضوء نتائج الدراسة المقارنة.

أولاً: تمويل التعليم الجامعي في اليمن .

يمكن تصنيف مصادر تمويل التعليم الجامعي إلى ثلاثة مصادر هي :

أولاً :- المصدر العام :-

والمتمثل فيما تخصصه الحكومة من الموازنة العامة للدولة للتعليم حيث وصل إلى (١٨٪) في المتوسط من إجمالي الإنفاق العام وتتراوح ما ينفق على التعليم الجامعي حوالي (١٢٪) من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب و(٢٪) إلى إجمالي الإنفاق العام .

وقد وصل حجم الإنفاق على التعليم خلال العامين ١٩٩٧و١٩٩٨ إلى (٦.١٪) و(٨,٨٪) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . (الاحصاء ١٩٩٨)

ولقد ارتفع حجم الإنفاق على الجامعات الحكومية من (٥٥٧) مليون ريال عام ١٩٩٠م (جامعة صنعاء وجامعة عدن) وذلك إلى (١٠.٣٤٦) مليار ريال لعام ١٩٩٩م عندما أصبح عدد الجامعات سبع جامعات هي جامعة صنعاء وعدن وتعز وحضرموت و اب و الحد يده و ذمار .

ونتيجة لذلك التوسع في إنشاء الجامعات اليمنية أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة ، وبالتالي بلغ معدل تكلفة الطالب عام ٢٠٠٠م (٢٢٤٩٥٨.٣٤) ريال للطالب الواحد ، بما يعادل (١٧٠٦.٨٥) دولار أمريكي حسب سعر الصرف لعام ١٩٩٩م (فيصل القباطي،٢٠٠٠م) ، ولكن دون المستوى المطلوب مقارنة ذلك بمتوسط الإنفاق على الطالب في كثير من الجامعات العالمية حيث بلغ معدل تكاليف الطالب في التعليم العالي ٨٠٠٠٠ دولار في الدنمارك ، و ٨٠٠٠ دولار في أمريكا ، و٧٩٠٠دولار في استراليا (السبيعي ، ١٩٩٤م) ، مما يؤثر سلباً على نوعية مخرجات التعليم الجامعي في اليمن .

تطور مستوى الإنفاق على التعليم الجامعي :

زيادة عدد الطلاب الملتحقين من ١٤٣٠٠ طالب وطالبة في عام ١٩٩٠م إلى ١٤٧١٨١ في عام ٢٠٠٠م وتشكل الإناث ١٧.٧٪ بمعنى أخر تضاعف عدد الطلاب الملتحقين حوالي ١.٣٪ مرة خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ٢٠٠٠م ، ومع ذلك يظل عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي ضئيلاً جداً من حيث المقارنة بعدد السكان حيث كان عدد الطلاب الملتحقين ٥٠٠ طالب وطالبة لكل ١٠٠ ألف من السكان (٥ في الألف) في عام ١٩٩٠م ارتفع عددهم إلى ٨٠٠ طالب وطالبة لكل ١٠٠ ألف من السكان (٨ في الألف) في عام ٢٠٠٠م(كتاب الإحصاء ، ٢٠٠١م) ، (جدول ١) ، ويعود ذلك إلى حداثة التوسع في إنشاء الجامعات حيث لا زالت بعض الجامعات في طور الإنشاء ولم تكتمل بعد هيكلها.

بالمقابل أفسحت الدولة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم العالي حيث أنشئت حوالي ثمان جامعات أهلية ساهمت في امتصاص بعض خريجي الثانوية العامة وإتاحة فرصة التحصيل العلمي لموظفي الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وأبناء المغتربين . وعلى الرغم من حداثة التعليم العالي الأهلي إلا انه حقق نمواً مستمراً وارتفعت ثقة المواطن اليمني بالتعليم الخاص وتعززت قناعته بضرورة توفير الخدمات التعليمية ليس فحسب من قبل الدولة بل عن طريق الإنفاق عليها من خلال المؤسسات التعليمية الخاصة . والجدير ذكره هنا أن التعليم العالي الأهلي لا يزال حديثاً ليس فحسب في اليمن ولكن أيضاً في الأقطار العربية منها الأردن بدأ فيها التعليم العالي بداية ١٩٩٠م ومصر في عام ١٩٩٢م وبذلك تشترك هذه الدول تقريباً في هم واحد وهي أن مسألة الموازنة بين الخاص والعام في التعليم العالي تدور حول قضايا ملكية مؤسسات التعليم العالي وتمويلها والتحكم بها.(فرجاني ،١٩٩٨م) .

أما الإنفاق الحكومي العام بالأسعار الجارية فقد نما بدرجات مضاعفة خلال الفترة ٩٠ – ١٩٩٨م. حيث تضاعف حجم الإنفاق الحكومي العام حوالي تسع مرات خلال نفس الفترة وهذا لا يعطي الصورة الحقيقية لمدى كفاءة الإنفاق العام وعلى مختلف القطاعات ولذا تم احتسابها بالأسعار الحقيقية وبلغ مقدار نموها حوالي ١.٥ مرة خلال نفس الفترة ونفس الحال نجد أن الإنفاق على التعليم قد شهد زيادة كبيرة بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة . حيث بلغ الإنفاق عليه ٦٢٠٤٣.٥ مليون ريال في عام ١٩٩٨م وذلك لا يصور طبيعة الإنفاق الحقيقية .أما بالأسعار الثابتة فكان الإنفاق علية ٩٤٤٣.٥ مليون ريال خلال نفس العام . أي أن الإنفاق الجاري تضاعف عشر مرات عن الإنفاق بالأسعار الثابتة .

مما سبق نستدل على أن التوسع في الإنفاق العام وعلى التعليم هو في الواقع زيادة اسمية لم تكن مؤثرة لأنها تعكس الارتفاع في الأسعار كما أن معظم الزيادة تتجه إلى الإنفاق الجاري وبالذات الأجور إضافة إلى ضعف كفاءة الاستخدام . (تقرير التنمية ، ١٩٩٨م)

بينما الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الإنفاق العام بالأسعار الجارية بلغت ٢.٧٪ في عام ١٩٩٧م وارتفعت إلى ٣.٢٪ في عام ١٩٩٨م ،مع ذلك يظل حجم الإنفاق على التعليم العالي متدنياً مقارنة مع الإنفاق على القطاعات الأخرى . كما بلغ الإنفاق الجاري للفرد من السكان حوالي ٥١١ ريال (٤ دولار أمريكي) في عام ١٩٩٧م ولإجمالي الملتحقين ٥٣٥١٧٢٧٤ ريال في نفس العام . وارتفع إلى ٦٦٢ ريال (٤.٨ دولار) للفرد من السكان في عام ١٩٩٨م ولإجمالي الملتحقين ٨٧٣٠٤٥٦٠ خلال نفس العام . مما يعني أن مدى تخصيص الموارد للتعليم العالي بالنسبة لحجم السكان ضئيلة وتتراوح بالمتوسط خمسة دولار أمريكي للفرد في العام (باطريح ، ٢٠٠٠م) .

جدول (٢)الإنفاق على التعليم الجامعي بالأسعار الجارية للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ (بملايين الريالات)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٠٠٪	الإنفاق العام بالأسعار الجارية	الإنفاق العام بالأسعار الحقيقية	الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية	الإنفاق على التعليم بالأسعار الحقيقية
١٩٩٠	١٠٠	٣٥٩٦٧	٣٥٩٦٧	٦١٨٩.٦	٦١٨٩.٦
١٩٩١	١٣٤	٤٤٠٦٩.٩	٣٢٨٨٧.٩	٨٥٧٨.٢	٦٤٠١.٦
١٩٩٢	١٧١	٥٧٠٤٢.٩	٣٣٣٥٨.٤	١٣٥٣١.٣	٥٩٨٧.٣
١٩٩٣	٢٢٦	٦٨٩٨٣.٧	٣٠٥٢٣.٧	١٣٥٣١.٣	٥٩٨٧.٣
١٩٩٤	٣١٦	٨٧١٢٨.٣	٢٨٤٧٣.٣	١٦٧٢٨.٥	٥٢٩٣.٨
١٩٩٥	٥٠١	١١٩٨٨٠	٢٣٩٢٨.٢	٢١٨٥٦.١	٤٣٦٢.٥
١٩٩٦	٦٤٦	٢٣٢٧٥٤.٧	٣٦٠٣٠.١	٣٧٣٢٨.٣	٥٧٧٨.٤
١٩٩٧	٦٢٣	٣١٣٩٨٥.٨	٤٦٠٣٨.٩	٥٢٥٤٨.٤	٨٤٣٤.٧
١٩٩٨	٦٥٧	٣٥٠٠٥٤.١	٥٣٢٨٠.٦	٦٢٠٤٣.٥	٩٤٤٣.٥

*المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء سلسلة كتب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩٨

جدول(٣)الإنفاق على التعليم العالي والعام من إجمالي الإنفاق الحكومي العام
(بالأسعار الجارية وبملايين الريالات)

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق على التعليم العام	النسبة المئوية من الإنفاق العام	الإنفاق على التعليم العالي	النسبة المئوية من الإنفاق العام
١٩٩٧	٣١٣٩٨٥.٨	٥٢٥٤٨	١٦.٧	٨٤١٨	٢.٧
١٩٩٨	٣٥٠٠٥٤	٦٢٠٤٣.٥	١٧.٧	١١٣١٥.٧	٣.٢
١٩٩٩	--------	٦٨١٧٣.٢	٢٠.٣	١٠٣٩٦.٦	٣.١
٢٠٠٠	--------	٧٧٦٢٨	١٥.٩	١٢٠٣٠	٢.٤٠
٢٠٠١	--------	٨٩٤٠٣	٪١٧.٨	١٤١٥٠	٪٢.٨٢

*المصدر :سلسلة كتب الإحصاء لعامي ١٩٩٨ ، ٢٠٠١م

جدول (٤)الإنفاق الجاري على التعليم العالي للفرد من السكان وعدد الملتحقين

السنوات	للفرد من السكان (ريال)	لإجمالي الملتحقين (ريال)
١٩٩٧	٥١١ (٤ دولار أمريكي)	٥٣٥١٧٢٧٤
١٩٩٨	٦٢٢ (٤.٨ دولار أمريكي)	٨٧٣٠٤٥٦٠
١٩٩٩	٦٦٨.٤	١٠٣٩٦٠٩٣٠٨
٢٠٠٠	٨١٧.٤	١٢٠٣٠٥٧٤٩٤

جدول (٥): عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي لكل ١٠٠ ألف من السكان

السنوات	بالألف
١٩٩٠	٥
١٩٩٧	٦
١٩٩٨	٨
١٩٩٩	٨
٢٠٠٠	٩

ثانياً :المصدر الخارجي: ويتمثل في المنح والتبرعات والهبات .

تعتبر نسب التبرعات والهبات والمنح التي تقدم للجامعات اليمنية قليلة ونادرة وتكاد تكون معدومة بعض الأعوام . ولم تتوفر للباحث معلومات كاملة عن هذا المصدر لعدم وجود سجلات أو إيصالات واضحة وموثوقة . وكانت هذه المعلومات من المقابلات الشخصية فقط . حيث كانت تلك المعلومات متمثلة في أن أغلب الهبات والتبرعات ارتجالية . من خلال حفل في الجامعة أو زيارة أحد رجال الأعمال . أو علاقات خاصة .

ويمكن القول بان هذه التبرعات والهبات عبارة عن بناء قاعات أو مسجد أودعم بعض الأنشطة الجامعية.

ثالثاً: المصدر الخاص: ويشمل الرسوم الجامعية وإيرادات الأنشطة التي تقدم للمجتمع كما في الجدول التالي.

جدول (٦) إيرادات الجامعات الحكومية للعام ٢٠٠١م

اسم الجامعة	إيرادات كتب	رسوم استمارات وتسجيل	رسوم امتحانات وشهادات	أخرى	المجموع
جامعة صنعاء	١١٥٠٠٠	٩٢٧٩٨	١١٥٠٠	٥٧٥٠	٢٢٥٠٤٨
جامعة عدن	١١٥٠٠	٨٦٢٧٨	٨٥٨٠	٩٠٠	١٠٧٢٥٨
جامعة تعز	١٥٧٥٥	٢٥٥٥٠	١٩٧٨	٩٠٠	٤٤١٨٣
ج.حضرموت	٢٢٥٤	١٠٥٥٣	٢٨٨	١١٥	١٣٢١٠
جامعة اب	٢٢٥٤	١١٥٩١	٣٠٠	١١٥	١٤١٨٨
جامعة الحديدة	٦٠٠	١٢٦٣٠٠	------	٥٠٠	١٣٧٣٠
جامعة ذمار	١٩٦٠	٢٧٢٥٠	٢٥٠	١٨٠	٢٩٦٤٠

*المصدر : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠١م

- من الجدول السابق نجد أن الرسوم الجامعية وإيرادات الأنشطة الجامعية قليلة جدا مقارنة بالموازنة العامة لكل جامعة.

وتتحدد أوجه الإنفاق على التعليم الجامعي في وجهين رئيسيين هما :

١)الإنفاق الجاري : وتشمل المرتبات والأجور والسلع والخدمات (الصيانة التحويلات) والإعانات الجارية ومدفوعات الفوائد .

٢) الإنفاق الاستثماري وتشمل البناء والتشييد .

٣)وفيما يلي جداول توضح طريقة توزيع نفقات التعليم الجامعي بحسب الأبواب والفصول .

أولاً: الأنفاق الجاري والاستثماري

جدول(٧): أوجه الإنفاق على التعليم الجامعي من الإنفاق العام لكل جامعة (بملايين الريالات) عـــــــام ٢٠٠٣م

اسم الجامعة	أوجه الإنفـــــاق		النسبـــة	
	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	جارٍ	استثماري
جامعة صنعاء	٥٠٧٥١٧٥	٥٨٠٦٤٨	٨٩٪	١١٪
جامعة عدن	٢٨٧٧٨٥٦	٩٠٠٣٠٠	٧٦٪	٢٤٪
جامعة تعز	١٢٤٥١٦٦	٧٣٨٠٠٠	٦٣٪	٣٧٪
جامعة حضرموت	١٢٦١٠٧٤	٦٦٣٣٩٤	٤٧٪	٥٣٪
جامعة اب	٧٩١٢٨٠	٤٦٠٠٠٠	٦٣٪	٣٧٪
جامعة الحديدة	١٠٦٠٩٤١	٥٠٦٥٠٠	٦٨٪	٣٢٪
جامعة ذمار	٨٩٤٨٩٥	٩٧٩٤٢٢	٤٨٪	٥٢٪

*المصدر : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣م

من الجدول السابق نستنتج :

- أن جل التمويل من الموازنة العامة للدولة على التعليم الجامعي يذهب للإنفاق الجاري بمتوسط ٦٥٪. حيث كان أعلى مستوى في جامعة صنعاء وصل إلى ٨٩٪ . بينما كان أقل مستوى للإنفاق الجاري في جامعة حضرموت حيث وصل إلى ٤٧٪ .
- أن الإنفاق الاستثماري نما نمواً لاباس به في بعض الجامعات اليمنية الحديثة وبمتوسط عام وصل إلى ٣٥٪ . حيث كان أعلى مستوى للنمو في جامعة حضرموت بمعدل ٥٣٪ . بينما كان اقل مستوى للنمو في جامعة صنعاء بمعدل ١١٪ .

ثانياً :الإنفاق على المرتبات والأجور من الإنفاق العام والإنفاق الجاري .

جدول (١٠): الإنفاق على المرتبات والأجور من الإنفاق الجاري والإنفاق العام لعـــــــام ٢٠٠٣م

اسم الجامعة	الإنفاق العام	المرتبات والأجور	النسبة من الإنفاق العام	النسبة من الإنفاق الجاري
جامعة صنعاء	٥٦٥٥٨٢٣	٣١٣٢١٥٧	٪٥٥	٪٦٢
جامعة عدن	٣٧٧٨١٥٦	١٩٧٠٦٨	٪٥٢	٪٦٨
جامعة تعز	١٩٨٣١٦٦	٦٧٥٥٨١	٪٣٤	٪٥٤
جامعة حضرموت	١٩٢٤٤٦٨	٨٥٢٢٥٨	٪٤٤	٥٢
جامعة إب	١٢٥١٢٨٠	٤٦٣٧٢٧	٪٣٧	٪٥٩
جامعة الحديدة	١٥٦٧٤٤١	٥٦١٢٩٦	٪٣٩	٪٥٣
جامعة ذمار	١٨٧٤٣١٧	٤٦٧٤٥٠	٪٢٥	٪٥٢

*المصدر : الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣م

من الجدول السابق نستنتج الأتي :

- متوسط المرتبات والأجور إلى الإنفاق العام يصل إلى ٤١٪ . وكانت أعلاها في جامعة عدن حيث وصلت إلى ٥٥٪ . وأدناها في جامعة ذمار بنسبة ٢٥٪ .
- كذلك نجد أن متوسط الإنفاق على المرتبات والأجور من الإنفاق الجاري يصل إلى ٥٧٪. حيث تكونت أعلى نسبة في جامعة صنعاء ٦٢٪ . وأدناها في جامعتي حظرموت وذمار ٥٢٪ .

خامساً : نسب الإنفاق على البناء والتشييد من الإنفاق العام والاستثماري .

جدول (١١): نسب الإنفاق على البناء والتشييد من الإنفاق العام والاستثماري لعـــــــام ٢٠٠٣م (آلاف الريالات)

اسم الجامعة	بناء وتشييد	النسبة من الإنفاق العام	النسبة من الإنفاق الرأسمالي
جامعة صنعاء	٣١٥٨٩٨	٪٦	٪٥٤
جامعة عدن	٥٢٣٠٠٠	٪١٤	٪٥٨
جامعة تعز	٤١٩٧٠٠	٪٢١	٪٥٧
جامعة حظرموت	٥٥٩٧٩٤	٪٣	٪٨٤
جامعة إب	٣١١٤٠٠	٪٢٥	٪٦٨
جامعة الحديدة	٢٦٠٠٠٠	٪١٧	٪٥١
جامعة ذمار	٦٦٧٨٩٤	٪٣٧	٪٦٨

- المصدر الموازنة العامة للدولة . لعام ٢٠٠٣م .

من الجدول السابق نجد أن نسبة متوسط البناء والتشييد من الإنفاق العام وصل إلى ١١٪ ، وكانت أعلى نسبه في جامعة ذمار حيث كانت ٣٧ ٪ ، بينما كانت أدناها في جامعة حظرموت حيث كانت ٣ ٪ .

وكانت نسبة متوسط البناء والتشييد من الإنفاق الرأسمالي تساوي ٦٣ ٪ ، حيث كانت أعلى نسبة في جامعة حظرموت متمثلة ب٨٤ ٪ ، بينما كانت أقل نسبة في جامعة الحديدة بنسبة ٥١٪ .

من كل ما سبق نستنتج مايلي :

أولاً :- أن مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي تتلخص في التمويل الحكومي الذي يعتبر المصدر الوحيد لتمويل التعليم الجامعي ، أما المصادر الأخرى المتمثلة في الهبات والتبرعات أو الرسوم الدراسية فهي قليلة جدا ونادرة مقارنة بالاحتياج العام للجامعات .

ثانياً:- أغلب ما ينفق على التعليم الجامعي يذهب إلى المرتبات والأجور بينما الجانب الاستثماري قليل جدا وإن كان عالياً في بعض الجامعات فهو يذهب لبناء كليات أو فصول جديدة ، بينما وجود منشئات تعود بالربح على الجامعات مستقبلاً تكاد تكون معدومة .

لذلك يرى الباحث لابد من البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية، وهذا ما سيقدمه الباحث بعد عرضه لتجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم الجامعي.

ثانياً : تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا:

إن تمويل الجامعات البريطانية كانت تتم عن طريق الحكومة البريطانية عن طريق المنح الحكومية منذ عام ١٨٨٠م وقد خلت هذه المنحة حتى عام ١٩١٩م حيث أنشأته لجنة المنح الجامعية (القواعد المنظمة لتوزيع المنح السنوية على مختلف الجامعات وفق معايير تحديد نصيب كل جامعة ، بالإضافة إلى وضعها لمجموعة القواعد والخطط التي تحدد طريقة إنفاق تلك الأموال .

وعقب صدور قانون ١٩٤٤م صدر قانون الذي أدى إلى زيادة أعداد الطلاب للتعليم الجامعي ، مما حدا بالجامعات بالمطالبة بزيادة المبالغ المالية التي تقدم لها من قبل لجنة المنح ، وعقب تقرير اندرسون سنة ١٩٦٠م وتقرير روبنسون ١٩٦٣م والذي أدى إلى زيادة عدد البرامج الدراسية والكليات الجامعية في مجال التكنولوجيا المتقدمة مما أدى إلى زيادة مخصصات الجامعات من أموال المنح الحكومية حيث وصلت إلى ٩٧.٥٪ من إجمالي نفقات الجامعات ، بينما النسبة الباقية وهي ٢.٥٪ تحصلها الجامعات من الطلاب على هيئة مصروفات. ولكن مع الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥م والتي كانت صدى لأزمة حظر البترول أدى إلى زيادة التضخم الاقتصادي والذي وصل إلى ٢٠٪ مما أدى إلى محاولة الجامعات التغلب على تلك الصعوبات مع زيادة محدودة من قبل الحكومة لإيجاد نوع من التوازن من متطلبات ضرورة زيادة أعداد الطلاب بين التضخم الحادث في تلك الفترة . (jones &toylar, ١٩٩٥)

وفي الثمانينات اتجهت الحكومة تجاه المنح الحكومية الخاصة بتمويل الجامعات حيث تم تخصيص حجم المنح الحكومية من ٩٧.٥٪ من إجمالي نفقات الجامعات إلى ٩٢٪ منها وذلك سنة ١٩٨٠م ولقد

أدى ذلك إلى زيادة مقدار ما يدفعه الطلاب كمصروفات إلى ٨٪ وذلك من بداية الثمانينات ، حيث أصبح متوسط ما يدفعه الطالب كمصروفات دراسية ٦٠٧ جنيهات إسترليني بدلاً من ٢٨٨ جنيهاً في السابق. (هنداوي ، ٢٠٠٠م)

ومع إحلال مجلس التمويل الجامعي مكان لجنة المنح الجامعية وضع هذا المجلس آليات لكيفية استقلال الجامعات مالياً مع الاعتماد على مصادر جديدة بالإضافة إلى الحكومة مع تخفيض المخصصات المالية التي تدفعها الحكومة سنة بعد أخرى حيث أصبح سنة ١٩٨٨م ما خصص للجامعات من الأموال الحكومية ٧٠٪ من نسبة نفقات الجامعات لذا أرتفع ما يدفعه الطالب من مصروفات إلى ١٧٦٥ جنيهاً إسترلينياً في الدراسات النظرية بينما في الدراسات التي تتطلب التطبيق العملي تصل إلى ٢٥٠٠ ، بينما تصل إلى ٤٥٠٠ جنيه إسترليني لمجال الدراسة في الطب وطب الأسنان . (Warner&Freyman,١٩٩٦)

ولقد تحددت السياسة الجديدة لمجلس تمويل التعليم الجامعي في عدة نقاط هي (هنداوي ، ٢٠٠٠)

١- أن يتم التمويل على أساس من التنافس بين الجامعات .
٢- على كل جامعة أن تعيد نظمها في إدارة العملية التمويلية بناء على ذلك .
٣- الأخذ في الاعتبار معايير الأداء حيث درجات تحقيق الأهداف المعلنة عند تحديد الحصص للجامعات .
٤- إعطاء الحرية الكاملة للتصرف في الأموال التي تصل إليها دون التقيد بالقواعد القديمة التي كانت تضعها في السابق لجنة المسح .
٥- المنح التي تقدم للبحث العلمي بالجامعات تقدم على أساس من المنافسة الشديدة ، تعتمد على جدوى البحث وعلى مدى الاستفادة من مخرجات البحث .
٦- التحسين المستمر في تصميم محتوى المقرر .
٧- التحسين المستمر للنظم الإدارية مع التطوير واستخدام معايير الأداء .

مع تطبيق هذه السياسة أصبح ما يخصص للجامعات من قبل مجلس التمويل يعادل ٣٣,١٪ من إجمالي ميزانية الجامعات وذلك عام ٩٥/٩٤م حيث نجد أن أجمالي دخول الجامعات حوالي ٥٥٩٨ مليون جنيه إسترليني .

جدول (١٢) مصادر تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا (Divide, ١٩٩٧)

مسلسل	النوعية	المبالغ بالمليون جنيه إسترليني	الإجمالي بالمليون جنيه إسترليني	النسبة المئوية
١	منح مجلس التمويل الجامعي - منح نقدية - منح دورية - معدات ومستلزمات - منح أخرى	 ١٥٩٦ ١٢٤ ١٥٧ ٢	١٨٥٢	٣٣,١
٢	مصروفات دراسية طلاب يدرسون كل الوقت من بريطانيا من أروبا طلاب أجانب طلاب يدرسون بعض الوقت	 ٨٢١ ٢٩٩ ٥٢ ١٦٩	١٣٤	٢٤
٣	منح خاصة بعقود البحوث مجالس البحوث مؤسسات خيرية جهات أخرى	٤٣٣ ٣٩٠ ٤٩٤	١٢١٧	٢١,٧
٤	الإقامة والطعام الإقامة الطعام	٣٠١ ٩٢	٢٧٢	٤,٩
٥	دخول أخرى عامة			
٦	هبات وتبرعات الدخول من التبرعات السلطات الصحية أخرى	٧٠ ٨٦ ٧٧	 ٢٣٢ ١٤	 ٤.٢ ٠.٢
٧	منح مجلس الحاسب دخول أخرى		٢٧٦	٤.٩
الإجمـــــــالي			٥٥٩٨	١٠٠

من الجدول السابق نلاحظ أن ما يخصصه التمويل يصل إلى ٣٣.١٪ من إجمالي نفقات التعليم الجامعي ، بينما المصروفات التي يدفعها الطلاب تعادل ٢٤٪ من إجمالي دخول التعليم الجامعي ، ويبلغ نسبة مرتبات العاملين بالجامعة ٥٩,٣٪ من إجمالي نفقات الجامعات .

كما غيرت الجامعات من سياساتها تجاه إدارة مصادر التمويل حتى تتلاءم مع المتغيرات المجتمعية ، ولذا نجد أن الجامعات تبنت سياسات لتجديد مصادر التمويل وتلك السياسات تدور حول عدة مفاهيم جديدة يجب أن تأخذ بها إدارة الجامعة ومنها تحديد مصادر الدخل حيث تعتمد تلك السياسة على تسويق الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة ، وتلك الخدمات منها ما هو برامج تعليمية أو برامج تدريبية أو عقود بحثية لشركات حيث تعتبر من المصادر التي تزيد من دخل الجامعة .(Michca,١٩٩٩) وتعتبر العقود البحثية من المصادر المهمة لتمويل الجامعات حيث تعدد الجهات التي تمول تلك العقود ومن تلك الجهات التي مولتها سنة ١٩٩٧ / ١٩٩٨م (بيومي ، ١٩٩٧).

١- مجلس بحوث العلوم البيولوجية والتكنولوجية الحيوية حيث كانت جملة عقوده البحثية بمبلغ ١٦٠ مليون جنية إسترليني .
٢- مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والاقتصادية جملة عقوده البحثية بمبلغ ٦٠ مليون جنيه إسترليني .
٣- مجلس بحوث العلوم الفيزيائية والهندسة جملة عقوده البحثية بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني.
٤- مجلس بحوث العلوم الطبية جملة عقوده البحثية بمبلغ ٢٧٥ مليون جنيه إسترليني .
٥- مجلس بحوث العلوم البيئية جملة عقوده البحثية بمبلغ ١٥٥ مليون جنيه إسترليني .
٦- مجلس بحوث العلوم الفلكية جملة عقوده البحثية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني .

وفي عام ١٩٩٥م تم تأسيس شركة حكومية لتقديم القروض للطلاب الجامعيين لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي ولقد تم تطوير شروط هذه الشركة سنة ١٩٩٨م حتى أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون وذلك بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً ، وهذه الشركة تقدم قروضاً في حدود ٥٠٪ من إجمالي المصروفات التي يدفعها الطالب وتزداد إلى ٩٠٪ في حالة إثبات حاجة الطالب لذلك . (Davis,١٩٩٩)

وفي عام ١٩٩٩/٩٨م تم إقرار قانون يقضي بالتزام السلطات التعليمية المحلية أن تقدم لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغاً وقدره ١٠٠٠ جنية إسترليني في نطاق المنطقة التي فيها الجامعة .

ثالثاً : تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

تتعدد مصادر تمويل التعليم العالي الأمريكي حيث يمكن استعراضها على النحو التالي :

١- قانون المنح The PELL Grant :

حيث يشكل هذا النوع من مصادر التمويل أهم المصادر في برامج المساعدة التي تعطى للطلاب ، وهذا المصدر يوزع للطلاب ما بين ٢٠٠ دولار إلى ٢١٠ دولار في العام الدراسي وذلك لمدة خمس سنوات دراسية متصلة . ويمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبررات الكافية ، وهذا المصدر يعطي للطلاب الذين يأتون من أسر تقل دخولهم السنوية عن ٣٠ ألف دولار في العام وتتكون من أربعة أفراد . (U.S.,١٩٩٦)

٢- منح القروض التعليمية :

هذه المنح تخصص للطلاب الذين يأتون من أسر فقيرة تقل دخولهم عن ٦٠٠٠ دولار في العام ، ولقد خصص الكونجرس ٤٠٠ مليون دولار سنوياً لهذه المنح حيث يحصل الطالب على مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ دولار إلى ٤٠٠ دولار لكل عام دراسي . (هنداوي ،٢٠٠٠)

٣- برامج قروض الطلبة student loan programme:

لقد قدم أول برنامج من هذا النوع سنة ١٩٦٥م حيث قررت الحكومة الفيدرالية أن تكون الفائدة على تلك القروض مدعمة من قبل الحكومة حيث تصل إلى ٥٪ في العام ويعطى الطالب السماح لمدة ١٠ سنوات لسداد هذه القروض ، وهذا البرنامج كان المقصود منه دعم الطبقة الوسطى في المجتمع وتوفير مصاريف تعليم أبنائهم تلك الطبقة التي يقل دخلها السنوي عن ٢٥٠٠٠ دولار في العام) (١٩٩١ . Sudith وينقسم هذا البرنامج إلى عدة أنواع :

أ – برنامج القروض على المستوى الفدرالي federal loan programme:

هذا البرنامج يعطي الفرصة للطالب المحتاج لاقتراض مبلغ ٢٧٠٠ دولار للعام للطالب في السنوات الأولى أما في السنوات النهائية يستطيع الطالب أن يقترض ٤٠٠٠ دولار خلال العام وبحد أقصى ١٧٥٠٠ دولار طوال سنوات الدراسة كما أن طالب الدراسات العليا يستطيع أن يقترض مبلغاً قدرة ٧٥٠٠ دولار سنوياً بحد أقصى ٥٤٧٥٠ دولار في العام وعلى الطالب الذي يزيد دخل أسرته عن ٣٠٠٠٠ دولار في العام أن يقدم الدليل على احتياجه لهذه القروض حيث إنها تخصص للطلاب الذين تقل دخول أسرهم عن ٣٠٠٠٠ دولاراً في العام.

ب – قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى :

يعطى هذا البرنامج الحق للأب أن يقترض ما بين ٤٠٠٠ دولار و ٢٠٠٠٠ دولار للابن الواحد بحيث يستطيع سداد نفقات تعليم ابنه في التعليم العالي .(The college,١٩٩٥)

ج – القروض القومية المباشرة للطلاب National Direct students loans:

يعطى هذا البرنامج للطالب الفرصة لاقتراض مبلغ يوازي ٩٠٠٠ دولار إذا كان يدرس في كلية فنية أو برنامج دراسي لمدة عامين ، كما يعطي الفرصة ، للطالب ، بالدراسات العليا الذي يدرس في برامج مهنية أن يقترض مبلغاً وقدره ١٨٠٠٠ دولار كحد أقصى في الحالتين. (هنداوي ، ٢٠٠٠)

برامج الولايات للقروض state loan programmes:

تتوفر في جميع الولايات وهي خاصة سواء بقروض كلٍ من الطلاب أو أولياء الأمور من أبناء الولاية حيث نجد في ولاية كنكي يمكن للأب أن يقترض مبلغاً وقدره ١٥٠٠٠ دولار في العام وبحد أقصى ٤٠٠٠٠ دولار خلال سنوات دراسة ابنه .

قروض الكليات college financial loan:

تعطى أكثر الكليات قروضاً حيث نجد أن مجموعة الجامعات تعطي قروضاً تبدأ من ٢٠٠٠ دولار وبحد أقصى ١٠٠٠٠ دولار خلال سنوات الدراسة والبعض يعطي ٥٠٠٠ دولار في العام الواحد كجامعة **Rochest** و جامعة **Yale** ، وجامعة **Massachusetts** و **Stantord**.(٣٥-٢٥pp١٩٩٩,**morgan**)

وتختلف ما تخصصه كل ولاية من النفقات الجارية لكل طالب لغرض التعليم الجامعي ، والجدول التالي يوضح متوسط ما يخصص لكل طالب في التعليم الجامعي سنة ١٩٩٦م في بعض الولايات الأمريكية .

الولاية	المبلغ المخصص بالدولار	الولاية	المبلغ المخصص بالدولار
North Carolina	٩٢٥٠	**Vermont**	٣٣٠٠
Wisconsin	٨٦٠٠	**New Hampshire**	٣٣٠٠
New Jersey	٨٤٣٠	**California**	٧٢٣٦
Georgia	٨٣٠٠	**Lowa**	٨٢٠٠
Colorado	٤٥٠٠	**Idaho**	٨٠٣٩
Montana	٤٤٠٠	**Wyoming**	٧٦٠٠
Dakota	٤٣٠٠	**Massachuetts**	٩٨٧٥

وتختلف النفقات الجامعية التي تنفقها كل جامعة على التعليم بها من جامعة إلى أخرى والجدول التالي يوضح بعض من نماذج تلك الجامعات .(morgan,١٩٩٩,p.١٣)

جدول (١٦) النفقات الجامعية

الجامعة	النفقات على الأجهزة والمعدات	أجور ومكافئات	الخدمات الطلابية
نورت كارولينا	١٣٩,٩ مليون دولار	٢٣١ مليون دولار	٦,٩ مليون دولار
كليف لاند	١٥٨,٤ مليون دولار	٥٦,٣ مليون دولار	١١٠,٧ مليون دولار
انديانا	١,٣٦ مليون دولار	٤٠٠ مليون دولار	٤٨٠ مليون دولار
ايوا	١,٤ بليون دولار	٢٦٠ مليون دولار	١٤٤ مليون دولار
معبد ماساشوستس	١,٦ بليون دولار	٣٦٠ مليون دولار	١٦٩ مليون دولار

من الجدول السابق يتضح أن النفقات على الأجهزة والمعدات وصيانتها كانت عالية في جامعة معبد ماساشوستس حيث بلغت (٦.١) بليون دولار ، بينما كانت قليلة في جامعة انديانا حيث بلغت ١,٣٦ مليون دولار ، بينما كانت نفقات الأجور والمكافآت عالية في جامعة انديانا حيث وصلت إلى ٤٠٠ مليون دولار ، وقليلة في جامعة كيف لاند حيث بلغت ٥٦.٣ مليون دولار ، بينما تأتى جامعة انديانا في المرتبة الأولى من حيث الخدمات الطلابية ، حيث وصلت إلى ٤٨٠ مليون دولار ، بينما مصادر التمويل التطوعي للتعليم الجامعي الأمريكي متعددة ومتنوعة والجدول التالي يبين هذه المصادر.(حسان,١٩٩٨,ص٤٢)

جدول رقم (١٧): مصادر التمويل التطوعي للتعليم الجامعي الأمريكي للعام الجامعي ٩٤/٩٣

المصدر	الكمية بملايين الدولارات	النسبة	نسبة التغير	
			سنة واحدة	خمس سنوات
الخريجون	٣٤١٠	٢٨٪	+١٤	+٤٩
أفراد آخرون	٢٨٠٠	٢٣٪	+١١	+٣٥
نقابات	٢٥١٠	٢٠٪	+٥	+٢٩
أوقاف	٢٥٤٠	٢١٪	+١٦	+٤٦
مؤسسات دينية	٢٤٠	٢٪	- ٤	+١
مؤسسات أخرى	٨٥٠	٧٪	+١	+٣٥
الإجمالي	١٢,٣٥٠	١٠٠٪	+١	+٣٨

ومعنى هذا أن التعليم الجامعي الأمريكي تلقى في عام ٩٤/٩٣ ١٢,٤ مليار دولار تبرعات من المتطوعين أسهم فيها الخريجون بنسبة ٢٨٪ وأسهم آخرون من أصدقاء الجامعة بنسبة ٢٣٪ وإذا كانت المبالغ السابقة تتناسب مع حجم وإمكانات المجتمع والتعليم العالي الأمريكي ، فأن الجديد والمثير فيها أن إسهام الخريجين تزايد بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات وإسهام الأوقاف الخيرية تزايد بنسبة ٤٦٪ من هنا زاد إجمالي التمويل التطوعي للتعليم العالي الأمريكي بنسبة ٣٨٪ خلال خمس سنوات من سنة ٩٠/٨٩ إلى سنة ٩٤/٩٣ .

كما أن مصادر الإيرادات الخاصة لكل جامعة لها دور كبير ورئيسي في تمويل التعليم الجامعي الأمريكي ، والجدول التالي يوضح مصادر إيرادات إحدى الجامعات الأمريكية. (عدنان ، ١٩٩٨، ص ٥١٢)

جدول (١٨): مصادر إيرادات جامعة هارفارد لعام ١٩٩٣م

البيان	مليون دولار	النسبة إلى الإجمالي
الدخل من الطلاب	٤٠٧	٪٣١.٣
الدخل من الأبحاث المدعومة	٣٢٤	٪٢٤.٨
الدخل من استثمار الأوقاف	٢٩٨	٪٢٢.٨
هبآت للاستخدامات الجارية	٧٧	٪٥.٩
مصادر دخل أخرى	١٩٩	٪١٥.٢
إجمـــــــالي	١٣٥٠	٪١٠٠

ومعنى هذا أن ربع دخل جامعة هارفارد جاء من الأبحاث المدعومة من قبل الشركات والمؤسسات والهيئات ، وهذا يدعم ما سبق تأكيده في المصدر الثاني من أن توثيق صلة مؤسسات التعليم العالي باحتياجات ومشكلات الصناعة والإنتاج يخدم الجامعة علمياً ودراسياً ، مالياً ومادياً ، ويجعل لخريجها موقعاً أفضل ومكانة أعلى مما يزيد من الإقبال عليها وبذلك يدعم كل مصدر لتمويل المصادر الأخرى . " فكلما قدمت الجامعة الاستشارات والخدمات الفنية ، ونظمت الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية كلما ساعد ذلك على تنمية إمكانات الجامعة ووفر الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في الجامعة وشجعهم على المساهمة في خدمة المجتمع " (الشاروك، ١٩٩٧،ص٤)

- إن التجربة الأمريكية في التعليم العالي تجربة فريدة غير متكررة تاريخياً واجتماعياً من حيث الإدارة والتمويل ، ومن حيث اللامركزية ، ومن حيث الأوقاف والتبرعات ، ودور المجتمع المحلي والأثرياء والشركات والمؤسسات بحيث وصل مجموع تبرعات العمل الخيري لعام ١٩٩٤م في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٣٠ بليون دولار كما أن التبرعات اليومية في العام تفيد وجود ٢٠٠ مليون دولار تبرعات الأفراد لمؤسسات دينية ، و ٢٠٠ مليون دولار أخرى تبرعات الأفراد لمؤسسات غير دينية .

رابعا : التحليل المقارن :

من خلال العرض السابق للتمويل والإنفاق في الدول الثلاث نجد أن مصادر تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة مصادر متعددة منذ إنشاء التعليم الجامعي،هي المنح ، الدخل من الطلاب ، ومن الابحاث ومن الاستثمار والهبات ، أما في بريطانيا فقد كانت مصادر التمويل حتى أوائل السبعينات هي الحكومة المركزية و التي تصل إلى ٩٧.٥٪ ومصروفات الطلاب التي تشكل ٢.٥٪ ثم مع مطلع الثمانينيات أصبح هناك تنوع في مصادر التمويل وإن كان المصدر الرئيسي مازال هو الحكومة المركزية التي تشكل ٣٣٪ من مصادر ميزانية الجامعات .

بينما نجد في اليمن أن المصدر الرئيسي والأساسي هو الموازنة العامة للدولة إلى جانب بعض المصروفات من الطلاب وبعض الهبات والمعونات وبرامج التعليم الموازي .

كذلك نلاحظ التفاوت الواضح بين نصيب الطالب من النفقات في اليمن من جهة وكل من بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى.

كما نلاحظ أن الزيادة في مساهمة الدولة في النفقات التعليمية قد أختلف من فترة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها :-

١- العوامل السياسية :-

نلاحظ التوجه السياسي في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في فترة الثمانينيات عن فترة السبعينيات ففي فترة الثمانينيات التي أطلق عليها الاقتصاديون المتخصصون بمرحلة الاتجاه الرأسمالي المحافظ الجديد حيث تم البدء في بيع القطاع الحكومي أي عملية الخصخصة ، ونفس الاتجاه نجده الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يسمى بالاقتصاد الريجاني نسبة إلى ريجان ، حيث نجد أن هذا الاتجاه أدى إلى بعد الحكومتين عن الاهتمام بالبعد الاجتماعي ، بينما تعطى الأولوية للنفقات العسكرية ولقطاع الخاص الكبير والشركات العملاقة من خلال تشجيع الاستثمار والتخفيضات الضريبية والحوافز الاستثمارية وإعادة تنظيم الهيكل الصناعي وبالتالي أصبحت الأولوية الأولى للسياسة المحافظة ، ليس لتدخل الدولة الاجتماعي ولا للسياسة المحافظة ولا لسياسات الرفاهية ، وإنما محاباة القطاعات الخاصة العملاقة والنفقات العسكرية (١٩٩٦ **u.s**) . مما انعكس سلبا على الخدمات التي تقدم إلى التعليم الجامعي في البلدين حيث نلاحظ أن المصروفات الخاصة بالطلاب ارتفعت عاماً بعد عام .

ففي بريطانيا حيث كان نصيب الميزانية بالجامعات من مصروفات الطلاب تعادل ٢.٥ ٪ ، أصبحت في الفترة الأخيرة من حكم حزب المحافظين ٢٤٪ ، كذلك نلاحظ أن متوسط دعم الحكومة الفيدرالية في أمريكا لنفقات تعليم الطالب بالجامعة سنة ١٩٧٠ كان يعادل ٢٦٧٠ دولار/طالب ورغم التضخم الذي يفرض معه زيادة في هذا الدعم المالي إلا انه انخفض في عهد ريجان إلى ٢٣٤١ دولار/ طالب (١٩٩٦ **U.S**).

بينما في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة تم تبنى سياسة أطلق علية الطريق الثالث حيث يؤمن هذا الاتجاه بان توسيع دائرة الملكية من شانه أن يحقق الاستقرار السياسي الاجتماعي بمعنى تأسيس رأسمالية شعبية ، وإنشاء ديمقراطية تقوم على التملك حيث ثبت من تطبيق خصخصة المشاريع العامة تركيز الملكية في أيدي عدد قليل من رجال الأعمال وخصوصا هؤلاء المرتبطين بمصالح الشركات عابرة القوميات ، رغم امتلاك بعض من عامة الشعب لأنهم في هذه الشركات ،إلا أن ذلك لم يغير من الأوضاع ولم يتح لهم أي إسهام في السيطرة الديمقراطية على الشركات.

لذا نجد أن هنالك توجهاً اجتماعياً لتلك الفلسفة اتضح في تطبيق ضرورة دفع السلطات التعليمية المحلية مبلغ ١٠٠٠جنية استرلينى لكل طالب ، مع إنشاء شركات لتقدم للطلاب قروضا لمواصلة التعليم الجامعي مع تغيير تلك الشروط في السنة الماضية على أن يتم السداد بعد حصول الخريج على فرصة عمل.

بينما نجد أن سياسة كلينتون أخذت نفس الاتجاه وقد تبنى كلينتون هذا الاتجاه في الحملة الانتخابية منذ أكثر من عشرين عاما أثناء ترشيحه كحاكم لولاية اركاتسو حيث صاغ برنامجه على أساس تغيير وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفقراء والمحرومين والمهمشين ولقد تبنى نفس الاتجاه في خلال رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية (٤٠).

لذا نجد أن نصيب الطالب من النفقات التعليمية التي تجد الحكومة الفدرالية تحملها قد وصل إلى ٣٣٠٠دولار / طالب سنة ١٩٩٥(qittell,٢٠٠٠,p.٢٦) ٠

وهناك اختلاف أخر داخل الولايات المتحدة بين الولايات بعضها البعض؛ حيث نجد أن ولاية new Hampshire والتي يحكمها الحزب الجمهوري منذ أكثر من ثلاثين عاما دون تغيير نلاحظ دعمها للتعليم الجامعي يأتي في ترتيب متأخر (qittell,٢٠٠٠,p.١١)- ٣١٠٠ دولار/طالب) بين الولايات وذلك يرجع إلى السياسة التي تتبناها حكومة تلك الولاية التي تدعم الاستثمار من خلال خفض الضرائب مما يؤثر على مصدر تمويل التعليم الجامعي ؛ ولكنها تمنع بقدر كبير من التكنولوجيا نظرا لحفز الاستثمار الذي يؤدى إلى جذب المهارات العالية من خريجي الجامعات من الولايات المجاورة مثل ولاية ماساشوستس (qittell,٢٠٠٠,p.٢٦) ٠ بينما نجد أن ولاية أخرى مثل North Carolinaيسيطر عليها الحزب الديمقراطي حيث تبنى سياسة تقدمية تجعل من التعليم الجامعي عملة استثمارية عالية الأهمية لذا نجد نجدها تساهم بمبلغ ٩٢٥٠دولار / طالب لدعم ميزانية الجامعات وهذا المبلغ يجعلها في المرتبة الخامسة بين الولايات من حيث دعم ميزانية الجامعات ٠

أما في اليمن نجد أن هناك تغيراً من سياسة الحزب الواحد إلى دولة الأحزاب ، حيث تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، تلتها عملية الخصخصة والتي انعكست على التعليم الجامعي ، حيث

نجد أن المجلس الأعلى للجامعات بدأ في فرض رسوم على الالتحاق بالجامعات ثم ظهرت برامج التعليم الموازي ذات المصروفات المرتفعة.

إضافة إلى الازدواجية في التعليم التي وجدت في السبعينيات واستمرت إلى عام ١٩٩٠م ، زاد تأثير عمليات الخصخصة والتي امتدت إلى إنشاء ثمان جامعات خاصة تقوم على الربحية التي انعدم مراعاة أغلبها للمعايير العالمية .

٢- العوامل الاقتصادية:-

تشكل المعرفة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة ٨٠٪ ، من جملة اقتصادها بينما ٢٠٪ ، ترجع إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية .

لذلك نجد أن هناك مصادر متعددة تدعم الجامعات وبرامجها الدراسية وأبحاثها العلمية. ففي بريطانيا نجد أن هناك عدداً من المؤسسات العلمية تشجع اتفاقات إجراء البحوث مع الجامعات والتي تدعم الجانب المالي لتلك الجامعات نظراً للدور الحيوي لتلك الأبحاث في دعم الاقتصاد وتنميته ، ووضعية الاقتصاد وحالته هي التي تحدد بين قدرة الحكومة على مواصلة دعم الخدمات الاجتماعية ودعم البرامج التعليمية المختلفة من خلال المنح التي توفرها الحكومة للطلاب .

كما نلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوربي كأحد أشكال الاتحاد الأولي أدى إلى دعم الاتحاد الأوربي لسياسات البحث العلمي من خلال رصد الميزانيات الخاصة بهذا الجانب مما كان له أثر في تدعيم ميزانيات كافة الجامعات في الاتحاد الأوربي ومنها الجامعة البريطانية .

بينما انعكس الاقتصاد القوي في الولايات المتحدة الأمريكية على دعم البرامج التعليمية بالجامعات وبرامجها البحثية نظراً للمساهمة الفعالة التي تقدمها الجامعات في النمو المستمر لهذا الاقتصاد حيث نجد أن ولاية ماساشوتس بها معهد (**MIT**) ، ويعتبر جامعة خاصة تدعم الولاية مصروفات الطلاب بها بمبلغ ٩٨٧٥ دولار / طالب ، لان هذا المعهد قدم للولاية ١.١ مليون من خريجيه وباحثيه يعملون في ٤٠٠٠شركة بالولاية جملة مبيعاتها يعادل ٢٣٢ بليون دولار مما يجعل إجمالي الناتج المحلي لهذه الولاية يعادل إجمالي الناتج القومي لجنوب إفريقيا وهي الدولة رقم ٢٤ من دول العالم ، ولا يقتصر تأثير هذا المعهد على ولاية ماساشوتس . حيث يمتد إلى ولاية كاليفورنيا حيث وجد أن النمو في الاقتصاد بولاية كاليفورنيا والذي يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة بالولاية ، حيث نجد أن معهد **MIT** يؤدي إلى إيجاد ما يعادل ٣٠٪ من إجمالي تلك الفرص سنوياً في تلك الولاية (باهر شوني ، ١٩٩٨) .

لذلك نجد مساهمات بعض الجامعات الأمريكية بكل ولاية في الاقتصاد بات واضحاً والجدول التالي يوضح ذلك (حسام عيسى ، ١٩٩٨) .

الجامعة	العائد من الجامعة لزيادة ضرائب الولاية	العائد من الجامعة لزيادة فرص العمل
Carolina University of North	٢٣ مليون دولار	١٥٧٢٧ فرصة عمل
Cleveland State University	٣.٥ مليون	٩٠٠ فرصة عمل
Indiana University	١٠٠ مليون دولار	١٠.٠٠٠ فرصة عمل
University of lowa	٦٦ مليون دولار	٣٧٠٠٠ فرصة عمل

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها اليمن بعد الاستقلال في جنوب اليمن وهي سياسة الانغلاق الاقتصادي ، وسياسة الانفتاح الاستهلاكي في شمال اليمن ، ثم سياسة التكيف الهيكلي في التسعينيات بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، الذي لا يؤدي هذا النهج إلى تنمية حقيقية ، إذ يشير خبراء صندوق النقد الدولي أن تلك السياسات الاقتصادية تطبق إدارة الديون .

ومن تلك السياسات تتفرع السياسة النقدية والمالية التي تركز على التوازنات الاسمية وليس التوازنات الحقيقية التي تؤدي إلى تنمية فعلية للاقتصاد حيث إن تلك السياسة لا تقتصر على الاختلالات الهيكلية الرئيسية (الاستهلاك والإنتاج القومي) ، بل هي سياسة تركز على خفض العجز في الموازنة العامة والخفض في ميزان المدفوعات ، والدليل على ذلك هو العجز الصارخ في الميزان التجاري ، رغم أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً ، والميزان التجاري لايحقق المطلوب في ظل سياسة تصدير الحاصلات الزراعية والصناعية وخاصة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة ، وهذا لايتأتى إلا من خلال إعداد القوى البشرية والقادرة على قيادة هذا النهج التصديري للمنتجات اليمنية.

وهناك مؤشرات أخرى ساهمت في إضعاف الاقتصاد اليمني مثل زيادة معدل النمو السكاني الذي يبلغ ٣.٧٪ (إحصاء عام ٢٠٠٢) ، الذي يعتبر من اعلي المعدلات في العالم ، الأمر الذي يعني بان هناك مترتبات من جراء هذا النمو غير المتوازن مع الموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد ، وكذلك نسبة الإعالة في اليمن وصلت إلى (٤-١) تقريبا مقارنة مع دول المقارنة (٢-١) ، كما أن معدل النشطين اقتصاديا يصل إلى (٢٣٪) ، ويعكس هذا خللا غير طبيعي في عدم استغلال الموارد البشرية خصوصاً وان مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي يصل إلى ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة (الإحصاء السنوي ١٩٩٩).

كما أن حرب الخليج التي بسببها عاد ما يقرب من (٨٥٠٠٠٠) ألف مغترب من الدول النفطية ، مما زاد من حجم القوى العاملة بنحو ١٥٪ ومن مجموع البطالة ٣٦٪ ، حيث قدرت الأمم المتحدة الأعباء التي وقعت على اليمن بمبلغ (٢) مليار دولار ، أكثر من (٢٠٪) من إجمالي الناتج القومي (وزارة المالية ١٩٩٩) ، إضافةً إلى نسبة الأمية التي وصلت إلى ٥٩٪ من عدد السكان البالغ ١٩.٤٩٥ (إحصاء عام ٢٠٠٢) ، كما أن ١٧٪ من أفراد المجتمع تحت خط الفقر ، و٢٥٪ منهم ليس لديهم أعمال ، وذلك بسبب تراجع الإنفاق الاستثماري الحكومي الموجه لمشاريع التنمية الذي بدأ من منتصف الثمانينات .

إضافة إلى تراكم أعباء المديونية الخارجية المتمثلة في فوائد الأقساط المستحقة التي وصلت إلى عشرة مليار دولار .

كما أن التعليم الجامعي في اليمن شهد توسعاً كمياً ملحوظاً سواء كان ذلك في مدخلاته أو مخرجاته ، مما زاد من ضعف الوضع الاقتصادي لها ، وتؤكد الدراسات الإحصائية الخاصة بهذا الموضوع بان هناك نمواً كمياً ، حدث خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م ، إضافة إلى التوقعات التي تؤكد أن تلك المؤشرات ستزداد خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠ ، ويمكن ترجمة التطور الكمي من خلال المؤشرات الإحصائية الآتية:

- ارتفع عدد المقيدين في الجامعات اليمنية الحكومية من ٤٢ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٠م، إلى ١٣١ ألف عام ١٩٩٨م، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد إلى ٤٩٤ ألف عام ٢٠١٥ .
- بينما في بريطانيا كان ١٤.٧٨ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٨٠ ارتفعت إلى ٢٤.٠٥ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٤م ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة ٥٣.١١ لكل ألف من السكان ارتفعت إلى ٥٤.٨٧ لكل ألف من السكان.
- استمرار تزايد الإنفاق العام على الجامعات الحكومية ، إذ بلغت الكلفة الإجمالية ٥٥٩ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ١٠.٣٢ مليار ريال عام ١٩٩٩م ، أي حوالي ٢٪ من إجمالي النفقات العامة للدولة ، وحوالي ١٢٪ من إجمالي الإنفاق على قطاع التدريب بأكمله (وبناء على ذلك فإن الإنفاق على التعليم الجامعي سوف يتضاعف إلى حوالي ٣٠ مليار ريال عام ٢٠١٥م .

كما يشير الهيكل العمري للسكان بارتفاع نسبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ، ومن المحتمل أن يصل إلى (٤٨٤) ألف طالب وطالبة (انظر الجدول السابق) .

وانطلاقاً من ذلك فاليمن تحتاج إلى (١٠) جامعات فقط بافتراض أن كل جامعة تستوعب (١٥) ألف طالب و ٧ جامعات بافتراض كل جامعة تستوعب ٢٠ ألف طالب وطالبة، لذا عملية التوسع غير مجدية اقتصادياً واستنزاف للموارد الوطنية .

كما أن هناك انعكاسا على الإنفاق الحقيقي على التعليم الجامعي بالرغم من الزيادة الظاهرية في ميزانية الجامعات ، حيث تلاحظ أن متوسط الارتفاق على الطالب في التعليم الجامعي حوالي ١٣٢٦١ ريال في عام ١٩٩٠م ، ارتفع إلى ٥١٢٠٠ ريال عام ١٩٩٩م (٣٠٠دولار) ، مما يعني أن هناك تضاعفاً أربع مرات في متوسط الإنفاق على الطالب خلال تسع سنوات ، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٨٥٠ ، وفي فرنسا ٥١٣٠ دولار ، رغم هذا الفرق الكبير إلا إن هناك جانباً آخر يؤدي إلى اتساع الهوة وهو أن الإنفاق الحكومي على التعليم ليس المصدر الوحيد في الإنفاق الحكومي على التعليم .

لقد أدى تدني الإنفاق على التعليم الجامعي في اليمن إلى تدني نوعية وكفاءة التعليم الجامعي والذي بدوره يضرب عمق إمكانيات المستقبل القريب .

خامساً: إمكانية الاستفادة من تعدد مصادر تمويل التعليم الجامعي في بلدان المقارنة في تمويل التعليم الجامعي اليمني.

من المعروف أن تمويل التعليم في اليمن يقع على عاتق الحكومة وحدها، وبالتالي فانه مع تزايد الطلب على التعليم عاما بعد أخر، وتضاعف عدم المساواة التعليمية نظراً للاختلافات الطبقية ، والبيئية سيصبح من الصعب استمرار الحكومة وحدها في تحمل مسئولية تمويل التعليم الأمر الذي يتطلب ، وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة المقارنة ، ما يلي :

١ـ أن يكون واضحاً أمام الحكومة، والمحليات، والجهود الذاتية جدوى وأهمية العائد من الاستثمار في التعليم كمدخل هام ورئيسي للتنمية البشرية والاقتصادية.

٢ـ ضرورة إعادة الهيكلة أو التطوير في الهياكل الإدارية والفنية المسئولة عن تمويل التعليم داخل ديوان وزارة التربية والتعليم والمحليات بالمحافظات للتخطيط والإعداد لفتح مجالات جديدة لمصادر تمويلية متنوعة سواء داخل العاصمة أو داخل المحافظات والإفادة من البدائل التي سوف تتوصل إليها هذه الدراسة .

٣ـ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تمويل التعليم الجامعي بما يتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد حيث تحصل جامعات الدول المتقدمة تمويلها من المصادر التالية:

١- المصدر الحكومي ويمثل الجزء الأساسي من الميزانية العامة للجامعة كما في بريطانيا واليابان، حيث تمثل ثلاثة أرباع الميزانية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة الاعتماد الحكومية المخصصة للجامعات العامة ٤٧٪ ، من جملة الاعتماد ، وباقي الاعتمادات متروكة للجامعة تدبرها من خلال رسوم الدارسين ١٤.٧٪ ، وناتج المبيعات والخدمات التي تؤديها الجامعة ٢١.٢٪ ، والمنح والعقود التي تبرمها الجامعة مع المشاريع الحكومية ١٠.٨٪ ، وأخيراً الهدايا والمنح التي تتلقاها الجامعة من المتبرعين ٣.٨٪ .

١) الأبحاث والرسوم الدراسية ، ودعم الخريجين ، وأصحاب الشركات ، والمؤسسات الصناعية والتجارية، حيث تعتبر الأبحاث مصدر دخل هام بالنسبة للجامعات الأمريكية (جامعة هارفارد) .

٢) تقديم منح دراسية من الحكومة الفدرالية أو حكومة الولاية للطلاب أو الأسر، والقروض التعليمية.

٣) الاستثمار ، والخدمات الجامعية .

٤) مردود البحث العلمي ، ومن المستفيدين من التعليم العالي .

٥) ضريبة المبيعات ، والضريبة التعليمية .

بينما نجد أن تمويل الجامعات اليمنية يعتمد في الأساس على المصدر الحكومي ، حيث حصل على (١٨٪) في المتوسط من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم ، (٢٪) إلى إجمالي الإنفاق العام ، وكذلك

الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب وإيرادات الأنشطة التي تمثل (٢٪) من إجمالي إيرادات الجامعات وهي مبالغ زهيدة مقارنة مع الدول المتقدمة .

من هنا تؤكد الدراسة الحالية على ضرورة تبنى البدائل التي تقترحها هذه الدراسة في ضوء تجارب الدول المتقدمة والمتمثلة فيما يلي :

١) المصادر الحكومية: وذلك بزيادة حصة التعليم الجامعي السنوية بطريقة موضوعية، وهو المستوى الذي من خلاله تستطيع الجامعات تلبية متطلبات التعليم.

٢) الطالب : الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية ، وهو أهم مصدر لتمويل التعليم الجامعي ، وحيث إن الطلب على التعليم الجامعي في تزايد مستمر ، وأن الدعم الحكومي لا يكفي لسد العجز ، مما أدى إلى عجز الجامعات عن القيام بمهامها بأكمل وجه ، لذلك فمساهمة الطالب بنسبة ٥٠٪ من قيمة التكلفة يساعد الجامعة على مقابلة العجز الحكومي ، للحد من الاعتماد عليه مستقبلاً .

٣) السكن : لقد عمد الكثير من مؤسسات التعليم العالي في العالم لتبني سياسة إسكان الطلاب، وإيوائهم باعتباره عملية استثمارية تجني من ورائها دخلاً مستمراً ، يضاف إلى موارد تلك المؤسسات التعليمية المختلفة ، كما يمكن استحداث النظام الفندقي في الجامعات كمصدر أخر للموارد المالية وهي إلى جانب عملها كمراكز للضيافة ، تؤدي وظائف أخرى ، وذلك عن طريق إقامة الحفلات والندوات والمؤتمرات التي يعود ريعها على الجامعات .

٤) المنح الدراسية : - قيام المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية ، بتأهيل الكوادر الجامعية التي تحتاجها الجامعات الحكومية ، وهذا يساعد على التقليل من المصروفات الجامعية التي تنفقها على المنح الدراسية لطلابها في الخارج .

٥) الهبات :- قيام الجامعات بندوات ومحاضرات في المناسبات المختلفة ، تدعو من خلالها المؤسسات والشركات والأفراد بتقديم الدعم للتعليم الجامعي ، وعمل ذلك بشكل دوري وتقدم الجامعة من خلالها جوائز للشركات أو الأفراد الداعمين للتعليم الجامعي .

٦) مصادر الأنشطة الجامعية :-

تستطيع الجامعات القيام بمجموعة من الأنشطة ، من خلالها تحصل على مصدر إضافي للتمويل مثل:

أ – إقامة المعارض : يمكن للجامعات الحكومية اليمنية استضافة المعارض المختلفة ، بهدف الحصول على مورد مالي ومحاولة لجذب أفراد المجتمع ، والطلاب والأنشطة الجامعية ، للإسهام الفعال والمستمر فيها ، ذلك بإقامة معارض لبيع الكتب ، ومعارض عامة للأعمال والمنتجات المختلفة ، وهذا التوجه سوف يسمح للجامعات بالنفوذ للأوساط الاجتماعية المختلفة ودفعها إلى دعم خطط الجامعات .

ب- إنشاء الفرق الرياضية :من الملاحظ في الغرب وجود فرق رياضية ، في جميع الألعاب المختلفة ، وتدخل هذه الفرق في مسابقات مع فرق الجامعات الأخرى ، ويعود ريع تلك المباريات على الجامعات

المشاركة ، كما يتم تنظيم سباقات الأفراد والمجتمع مثل المارثون ، والأندية الاجتماعية المختلفة ، كما تفتح المراكز الرياضية أمام الجمهور للاستفادة من الملاعب المتعددة الأغراض ، والخدمات الرياضية الأخرى كالمسابح ومراكز بناء الأجسام ..... وغيرها . هذه التجربة يمكن الاستفادة منها في الجامعات الحكومية اليمنية لغرض الحصول على مصدر آخر للتمويل .

ج- الاستشارات : من ضمن الخدمات الجامعية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للقطاعين الخاص والعام توفر الاستشارات ، سواء كانت قانونية أم بحثية أم فنية أو هندسية ، ويمثل هذا المجال عائداً مهماً لمؤسسات التعليم الجامعي التي تضع الضوابط لتحسين الأداء لهذا القطاع ، ولعل قيام كثير من الأقسام والكليات الجامعية التعاقد مع الأفراد بالاعتماد على قدرة الفرد إلى جلب الأموال من خارج الجامعة ، أو الإسهام في المشاريع والاستشارات الخارجية التي تمثل دعامة هامة لتلك المؤسسات في أسواق العمل .

د – الدورات التدريبية : أن قيام الجامعات بدورات تدريبية لخدمة المجتمع ، سوف يزيد من دخل الجامعة الذي يسهم في حد ذاته لتمويل التعليم الجامعي ، وتتمثل هذه الدورات :

دورات الإدارة والطباعة ، استخدام الحاسب ، تدريس اللغة الأجنبية ، والمحاسبة .

دورات في التربية وطرق التدريس ، والتعليم المسائي ، الإنشاءات ، هندسة كيماوية ، طب أسنان ، صيدلة ، تمريض ، الطب البيطري والدواجن ، إحصاء وتخطيط عمراني .

هـ – الخدمات الصحية : في الجامعات الغربية نجد أن التأمين الصحي أحد أهم مصادر الدخل ، حيث يقوم تحت إطار الخدمات التي تقدمها الجامعات لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين ، كما أن الكليات مثل الطب والصحة ، والمستشفيات الجامعية تستقبل المرضى وطالب الاستشارات الصحية ، مقابل رسوم معينة ، تحددها كل مؤسسة ، حسب إمكانياتها ، كما يسهم أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب في العمليات الجراحية والأبحاث في مؤسسات خارجية ، مما يعود بالفائدة على كل من الكليات والجامعات ، ولعل مثل هذه الكليات تحصل على موارد مالية كبيرة ، مقابل الإشراف على بعض المستشفيات والمراكز الصحية ، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة في جامعاتنا اليمنية .

و- أنشطة الكليات : قيام الكليات مثل الزراعة ، بتصنيع المربيات ومعجون الطماطم ، والأجبان، والإكثار من نبات الزينة والخضار وتسويقها .

وكلية الفنون الجميلة في الجامعات تقوم بتسويق إنتاجيات طلابها في الرسم والسيراميك والأعمال الفنية الأخرى لسد تكاليف الإنتاج وتحقيق بعض العوائد المالية.

وكذلك كلية الهندسة والطب وغيرها من الكليات الإنتاجية.

٧) البحوث المشتركة مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية :- إن دور مراكز البحوث في الجامعات والخبراء والمتخصصين هام ، لجلب الأموال من المؤسسات والشركات الخاصة والحكومية ، حيث يمكن أن تعمل مراكز الأبحاث والمعامل الجامعية ، الأبحاث للجهات التي تحتاج إلى تلك الخدمات ، فمثلاً وزارة

الدفاع والصحة والاقتصاد والمالية والزراعة وغيرها ، تدعم أبحاثاً لحسابها الخاص في مؤسسات التعليم الجامعي .

١) أيضاً يمكن أن يتعاون المتخصصون والخبراء الجامعيون من مراكز الأبحاث في المؤسسات المختلفة العامة والخاصة، ويشتركون في المشاريع المختلفة التي تحتاج إلى المستشارين من أساتذة الجامعات، أما الشركات والمصانع الخاصة فإنها أيضاً يمكن أن تتعاون مع الجامعات لتطوير أجهزتها ومنتجاتها .

٢) تبرعات الخريجين :- معظم الجامعات في الدول المتقدمة ترتبط مع خريجيها ، عن طريق جمعيات خيرية ، التي تحاول ضبط عناوين الطلاب في قائمة بعد تخرجهم ، ثم تتصل بهم عن طريق المراسلة، وتقديم الدعوات لحضور المناسبات الرسمية التي تقام أحياناً لجمع التبرعات ، كما يتم توزيع الاستمارات على الخريجين لدعم المؤسسات الجامعية ، أما بشكل شهري أو سنوي وربما تلقي بعض الهدايا التي تذكرهم بأثر تلك الجامعات في إعدادهم لذلك العمل الوظيفي ، وتحثهم على التبرع مالياً ، لذلك يعتبر هذا المصدر هاماً في توفير الأموال لدعم التعليم الجامعي ، كما يمكن تطبيقه في الجامعات اليمنية وذلك بمشاركة الجمعيات الخيرية ، وفي المناسبات الدينية ، والوطنية .

٣) مصادر الخدمات الجامعية :-

أ – رسوم الخدمات :- إلى جانب الرسوم الدراسية ، تكلف الجامعة الطلاب بدفع رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها لهم ، وتتمثل تلك الخدمات في النقل للطلاب والطالبات داخل وخارج المدن الجامعية ، مواقف السيارات ، رسوم على كل نسخة من السجل الأكاديمي والشهادات ، بل والتصديق علي صور الوثائق التعليمية يدخل ضمن رسوم الخدمات .

ب – الوجبات الغذائية : قيام الجامعات والكليات بتقديم وجبات غذائية متنوعة للطلاب عن طريق المطاعم ،التي تشرف عليها، كما يجب أن تستحدث الجامعات كثيراً من المطاعم الشعبية والبوفيهات، ويعمل الطلاب الفقراء فيها لغرض الحصول على مصدر لتمويل تعليمهم ، وتستفيد الجامعة من وجود مصدر جديد للتمويل .

ج – المحلات التجارية : إن اتجاه الجامعات إلى الاستثمار في المجال التجاري ، بافتتاح محلات مخصصة لأدوات الزينة ، والوسائل التعليمية والأجهزة والبرامج والأدوات المكتبية ، والأدوات المنزلية ، والملابس ، ومكاتب تأجير السيارات وفروع البنوك ، ويشغلها الطلاب الجامعيين ، مقابل أجر رمزي ، هذا التوجه الاستثماري سوف يعود بالنفع على الطلاب ذوى الدخول المنخفضة الذين يعيشون على الكفاف في حياتهم المعيشية وسوف يزيد من إيرادات الجامعات كمصدر للتمويل .

المراجع

١) أحمد الخطيب " أوجه التعاون بين أنظمة التعليم عن بعد والجامعات العربية " ورقة عمل مقدمة لندوة جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.

٢) اتكستون " اقتصاديات التربية " ترجمة ، عبد الرحمن بن أحمد صائغ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، ص ص ١٦٠ ، ١٦١

٣) باهر شوني ، سامر سليماني : تشريح اقتصادي اجتماعي للطبقة الوسطى ، مجلة أحوال مصرية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٩٩٨ ، ص ص ٦٢ – ٦٥ .

٤) حسان محمد حسان " مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي العربي " مرجع سابق ،ص ٤٢

٥) حسام عيسى ، " مصر إلى أين ؟ المستقبل العربي ، (تصدر عن : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت) لبنان ، العدد ٢٣٧ ،١٩٩٨ ، ص ٤٠ .

٦) زهير الشاروك " الجامعة العربية ومصادر تمويلها ، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، صنعاء ،١٩٩٧م ، ص٤

٧) عبد الإله يوسف الخشاب " الجامعة المنتجة ودورها في تعزيز التمويل الذاتي ، تجربة جامعة بغداد " ندوة الجامعة المنتجة من منظور أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، اربد ، الأردن، ٩-١٠ آذار ١٩٩٩م.

٨) عبد الرحمن بن محمد أبو عمه " التعليم العالي في بريطانيا " مكتب التربية العربي ، لدول الخليج العربي ، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص٢٤٨ .

٩) عدنان عبد الفتاح " تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية رؤى مستقبلية ٢٢-٢٥ فبراير ، ١٩٩٨م الجزء الثاني ، ص ٥١٢.

١٠) فيصل محمد علي ، "التكاليف والعوائد الاقتصادية للتعليم في جامعة تعز ـ دراسة حالة " رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ٢٠٠٠م .

١١) كمال حسني بيومي ، " توجهات سياسات التمويل العام – دراسة مقارنة " مجلة مستقبل التربية العربي ، المجلد الثالث ، العددان التاسع والعاشر ، يناير / ابريل ١٩٩٧ ، ص ص ، ٥٩-١٠٢ .

١٢) محمد عمر باطريح " تمويل التعليم الجامعي بين الواقع وتطلعات التغيير " مؤتمر التعليم العالي الأهلي ، صنعاء ، اليمن ، ٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠٠٠م ، كتاب الأبحاث ، المحور الثالث ، ص١٣٧ .

١٣) نادر فرجاني " مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية " المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ، بيروت ، لبنان ، مارس ١٩٩٨م .

١٤) نورة السبيعي ، " تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغة التقليد والبديلة دراسة نقدية مقارنة " حولية كلية التربية (تصدر عن : كلية التربية جامعة قطر) ، السنة الحادية عشر، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٩٤م.

١٥) هنداوي محمد حافظ " دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " مجلة كلية التربية بدمياط ، العدد الرابع والثلاثون، الجزء الأول، يوليو ٢٠٠٠م، ص ص ٦١ ، ٩٠.
١٦) كتاب الإحصاء السنوي، ١٩٩٨م .
١٧) وزارة المالية، قطاع الموازنة، الموازنة العامة للدولة، أكتوبر ٢٠٠٠م.
١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ، ٢٠٠١م .
١٩) اليمن ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٨م .
٢٠) وزارة المالية ، قطاع الموازنة ، الميزانية العامة للدول ، لعام ٢٠٠٣م .
(٢١) David Warner & David Pal freyman: Itighee management, open university press, Great Britain, 1996. Pp.48 .
(22) Divide Warner & Charles Leonard: the income generation handbook. Open University preens Buckingham. 1997. P 66
(23) Davis, hern: the college financial Aid fmergency Kit (1995-1996) sum featureinc Cardiff. 1996 p. 33
(24) Department & Education and science : shifting the balance of public funding of higher education fees consultative paper, landon, 1989, p.34 .
(25) Jill Jones & Jim Taylor: performance indicators in higher education. Open University press, Sudan, 1995. P. 43.45
(26) Michcal Checland : higher education funding , HFFCF, 1999.p. 2
(27) Morgan, Quinto. State rankings, lamrence. Morgan Quinyo press. 1999. P.p.25-35
(28) Qittell, Ron & sedgly, Norman , High Technology and state higher education policy, American Behavioral Seientist, Apr,2000, p.p.24-26.
(29) Sudith . B. Margolim, Financing a college education. the essential guide for the gos , plenumpren, New York , 1991, p.177
(30) The college Bord, the college cost book. 1995 college entrance ex. Board, NewYourk. 1995, p. 210
(31) U.s. Department of education: The federal student Aid fact sheet. D.C. Washingtan. 1996. p. 52.